الأمم المتحدة

A/69/175

الجمعية العامة

Distr.: General
22 July 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ١١٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعيـــة وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى ترشح تايلند لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ في الانتخابات المقرر إجراؤها في نيويورك في عام ٢٠١٤.

وفي هذا الصدد، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تعهدات تايلند والتزاماتها الطوعية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقا للفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، المعنون ”مجلس حقوق الإنسان“. وأرجو ممتنًّا تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نوراشيت سينهاسيني
السفير
الممثل الدائم

* A/69/150.

130814 130814 14-58093 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة

ترشح تايلند لعضوية مجلس حقوق الإنسان، ٢٠١٥-٢٠١٧

تعهدات تايلند والتزاماتها الطوعية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقا للفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١

مساهمات تايلند في مجال حقوق الإنسان

التوعية: تايلند بلد يدعو إلى تعزيز تكافؤ الفرص والمساواة في المشاركة

١ - تولي تايلند اهتماما فائقا لتعزيز وحماية حقوق الناس جميعا، وبخاصة الفئات الضعيفة كالأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وهي بلد يتوق إلى إقامة ''مجتمع للجميع'' يكفل احترام حقوق الإنسان وحمايتها لجميع الفئات على قدم المساواة.

٢ - وتايلند بلد طرف في اتفاقية حقوق الطفل، وفي بروتكولاتها الثلاثة؛ وفي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، وفي اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وهي أيضا بلد في سبيله إلى أن يصبح طرفا في البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية. ولا تزال تايلند تبذل جهودا مستمرة لتنقيح تشريعاتها بما يراعي المبادئ المكرسة في هذه الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وخير مثال على ذلك أن تشريعاتها أصبحت تشمل قانون عام ٢٠٠٣ لحماية الطفل، وقانون عام ٢٠١٠ لمحكمة الأحداث والإجراءات المتعلقة بالأحداث والأسرة، وقانون عام ٢٠٠٧ لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣ - وتايلند بلد عضو في المجلس التنفيذي لكل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، وبلد عضو كذلك في لجنة وضع المرأة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وهي بوصفها بلدا عضوا في هاتين الهيئتين، حرصت على تعزيز التعاون في إطار الأمم المتحدة المعني بحقوق الطفل والمرأة والتنمية وتمكين الطفل والمرأة، بوسائل تشمل الدعوة إلى عدم التسامح إطلاقا بشأن أعمال العنف ضدهما. وكبلد مضيف للمكتب الإقليمي لكل من اليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، يسرت تايلند لكلتي المنظمتين الدعم في الجهود التي تبذلانها لمساعدة بلدان أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادي على تنفيذ برامج بشأن الطفل والمرأة.

٤ - وتدعم تايلند العمل الذي تقوم به جميع هيئات الأمم المتحدة من أجل حماية حقوق الطفل والمرأة كالعمل الذي تقوم به الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٥ - وتدعو تايلند إلى أن تُدرجَ حقوقُ الإنسان، والمساواة، ونهج محوره الإنسان كمبادئ توجيهية يسترشد بها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

القدرة على الإصغاء إلى الآخر: تايلند بلد يمد جسور التواصل بين مختلف الآراء وبلد منفتح على الآخرين

٦ - تايلند بلد يصغي إلى وجهات نظر جميع البلدان والجهات المعنية بشأن قضايا حقوق الإنسان، مع مراعاة الخصائص الوطنية، ويدعو إلى توخي نهج بناء قائم على الحوار والتعاون في معالجة مصالح واهتمامات جميع البلدان في مساعيها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٧ - وتايلند بلد طرف في سبعة من أصل تسعة صكوك دولية لحقوق الإنسان وفي سبيله إلى التصديق على صك ثامن. وتولي تايلند في سعيها لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد اهتماما شديدا لما يصدر عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات من تعليقات وتوصيات.

٨ - وتحرص تايلند على التعاون مع جميع الجهات المعنية، بما فيها المجتمع المدني، سعيا منها إلى تحسين حالات حقوق الإنسان.

تقديم المساعدة: تايلند بلد يؤيد إقامة تعاون تقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان

٩ - تايلند بلد دأب منذ أن أصبح عضوا في المجلس في عام ٢٠١٠ على طرح مشروع قرار في كل سنة بشأن تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، ظل يُعتمد بتوافق الآراء وتشترك في تقديمه دول من جميع مناطق العالم.

١٠ - وتؤيد تايلند تعزيز الخبرات والدروس المستفادة، والممارسات الجيدة بشأن تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتبادلها من خلال عدة وسائل كالمؤتمرات وحلقات العمل الإقليمية التي استضافتها بالتعاون مع المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة.

١١ - وقدمت تايلند تبرعات إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للمساعدة في دعم تنفيذ برامج حقوق الإنسان في مختلف البلدان، وإلى صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان لتعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان فيما بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

١٢ - وتعزز تايلند التثقيف في مجال حقوق الإنسان سواء في الداخل أو في الخارج.

التزامات تايلند وتعهداتها بشأن حقوق الإنسان

١٣ - على الصعيد الوطني، تتعهد تايلند بما يلي:

- استكمال العمليات الداخلية اللازمة لانضمام تايلند إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إضافة إلى قيامها بسحب بيانها التفسيري للمادة ١٨ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن حرية التنقل وجنسية الأشخاص ذوي الإعاقة
- مراعاة التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بغية تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، وبخاصة التوصيات التي تصدر في إطار الاستعراض الدوري الشامل والهيئات التعاهدية لصكوك حقوق الإنسان الدولية التي انضمت إليها تايلند كطرف فيها، والتوصيات التي تصدر عن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة
- النظر في إمكانية إلغاء عقوبة الإعدام
- تعزيز الحوار بين الوكالات الحكومية والمجتمع المدني بشأن تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد
- العمل على إقامة مجتمع يشمل الجميع يستطيع الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن العيش فيه بكرامة والمساهمة فيه على نحو فعال
- دعم التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان لفائدة الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين
- تعزيز حقوق الفقراء، ولا سيما حقهم في الصحة، وتوفير العمل اللائق، من خلال التغطية الصحية الشاملة وبرامج أخرى
- زيادة الجهود الرامية إلى تعديل التشريعات والأنظمة الوطنية من أجل ضمان امتثالها لالتزامات تايلند بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان
- العمل على إقامة مجتمع يسترشد بمبادئ التسامح والحوار بين الأديان والتعدد الثقافي
- كفالة وصول الجميع إلى العدالة دون تمييز، ومواصلة التصدي للإفلات من العقاب

- تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد والشفافية، ومكافحة الفساد من أجل ضمان حقوق الإنسان ورفاه الجميع
- وضع وتنفيذ الخطة الوطنية الثالثة لحقوق الإنسان في تايلند

١٤ - وعلى الصعيد الإقليمي، تتعهد تايلند بما يلي:

- التعاون مع البلدان المجاورة والإقليمية من أجل زيادة تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان، من خلال وسائل كتوفير المنح الدراسية
- تشجيع التعاون مع الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان
- التعاون على أساس طوعي مع هيئات الأمم المتحدة والبلدان الأخرى لتعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الطفل والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة
- زيادة الوعي بالمبادئ المتعلقة بالحق في التنمية وبأهمية النهج القائم على الحق في التنمية
- التعاون مع البلدان الأخرى على التصدي للجرائم العابرة للحدود الوطنية، ولا سيما الاتجار بالأشخاص وتهريبهم، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال

١٥ - وعلى الصعيد الدولي، تتعهد تايلند بما يلي:

- دعم عمل المجلس وغيره من آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة من أجل تحسين الوضع الحقيقي على أرض الواقع على أساس غير تمييزي
- تعزيز استعراض حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان بطريقة غير انتقائية من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المقبولة والتعهدات الطوعية من الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل
- التعاون مع جميع البلدان على تعزيز وحماية حقوق المرأة والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، عملا بالصكوك الدولية ذات الصلة
- تعزيز القضاء على العنف ضد الأطفال والمرأة بما يتوافق مع المبادئ الدولية ذات الصلة؛
- تعزيز ودعم الحوار الدولي بشأن الديمقراطية، وسيادة القانون والحكم الرشيد

- الدعوة إلى الحوار بين الأديان والثقافات من أجل تعزيز بيئة قوامها التفاهم والتسامح والسلام والاحترام بين الأديان

١٦ - وتود تايلند القيام بما يلي لتعزيز فعالية المجلس:

- الدعوة إلى اتباع نهج بناء، مع التأكيد على المشاركة الشاملة لجميع البلدان المعنية بحقوق الإنسان، التي ظلت هي المبدأ الأساسي للمجلس منذ إنشائه
- معاملة الحقوق المدنية والسياسية على قدم المساواة في إطار عمل المجلس مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية
- العمل على إيجاد نهج متوازن في تعزيز التعاون البناء بين الدول والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، دون التعدي على سيادة واستقلال أي من الجانبين
- تعزيز دور المجلس في مجالي التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان فيما بين الدول وبين الدول وآليات الأمم المتحدة ذات الصلة
- تعميم مراعاة منظور حقوق الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك في الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة